

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

المستوى: ثالثة إدارة مالية

دروس عبر الخط لمقياس:

ندوة المالية

أستاذ المقياس: دريدي بشير

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2021-2022

مدخل نظري لسوق رأس المال

تمثل الأسواق المالية مركزاً حيويًا في النظم الاقتصادية الحديثة، لا سيما تلك التي تعتمد على نشاط القطاعين العام والخاص في تجميع رؤوس الأموال بهدف التنمية الاقتصادية، وتتمتع الأسواق المالية بأهمية خاصة، نظراً لما تزاوله من نشاط، وهي تعد انعكاساً للنظم المالية والاقتصادية في أي دولة.

يرى بعض المهتمين الاستثمار في أسواق رأس المال من أكثر الاستثمارات درأً للربح ، علاوة على عدم احتياجه إلى رأس مال كبير ، فالاستثمار في هذه الأسواق يتميز بسرعة إسالة الأصول المستخدمة فيه (الأوراق المالية) ، فهو عكس الاستثمار في القطاع العقاري.

أولاً: التقسيم الهيكلي لسوق رأس المال

تتكون أسواق رأس المال من الأسواق الأولية والثانوية، وغالبية هذه الأسواق الحديثة هي منصات إلكترونية قائمة على الكمبيوتر، ويعد سوق الأوراق المالية جزءاً من سوق رأس المال.

لذلك يمكن تقسيم سوق رأس المال إلى نوعين، هما :

1. السوق الأولي

ويعرف بسوق الإصدار، والذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية كالأسهم والسندات لأول مرة عن طريق المؤسسات التي تملك القدرة على ذلك (كفتح شركة ما لرأسمالها عن طريق إصدار أسهم جديدة أو اقتراض حكومة ما أموالاً لسد عجز الموازنة عن طريق إصدار أذون خزانة) ، ومن ثم يكون بائعو الأوراق المالية في هذا السوق هم المؤسسات التي أصدرتها .

يعد هذا السوق بمثابة مصدر تمويل مستمر للشركات، التي بحاجة إلى تمويل دائم بوسيلة أخرى غير الاقتراض من البنوك ، ويكون التعامل في هذا السوق عن طريق ما يعرف ب (الاكتتاب) الذي يتمثل في طرح الشركة لأسهمها في البورصة من أجل الحصول على قدر معين من المال من المكتتبين على أسهمها ، ويحصل المكتتب في المقابل على صك ملكية بقيمة ما تم الاكتتاب به .

2. السوق الثانوي

يعرف السوق الثانوي ب (سوق التداول) ، وهو سوق مكمل للسوق الأولي ، حيث يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تم إصدارها وبيعها في السوق الأولي ، ويكون هدف المستثمر في هذه السوق الاستفادة من فروق الأسعار ، أو ما يسمى بالمضاربة .

من ناحية أخرى ، يشمل السوق الثانوي الأماكن التي تشرف عليها هيئة تنظيمية مثل لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) حيث يتم تداول الأوراق المالية الحالية أو الصادرة بالفعل بين المستثمرين ، وبذلك فإن الشركات المصدرة ليس لها دور في السوق الثانوية ، تعد بورصة نيويورك وناسداك مثالين للسوق الثانوية .

ثانياً: السوق غير المنظمة أو السوق الموازي

تسمى سوق التداول خارج البورصة (خارج المقصورة) ، وهي : السوق التي تتعامل فيها الشركات التي لم تستوف شروط التسجيل في البورصات الرسمية . ويمكن أن يتكون من سوق ثالثة وسوق رابعة ، حيث يتم التداول في أوقات خارج الأوقات الرسمية وبأوراق غير مسجلة في البورصة ، وعادة ما يكون المتعاملون في هذه الأسواق من كبار المستثمرين ، ومن ثم فهذه السوق لا تخضع لقوانين محددة ودقيقة كالبورصة ،

علاوة على ذلك ، لا يوجد مكان مخصص لعملية التداول كالبورصة ، بل يتم التداول من خلال شبكه كبيرة من أجهزه التواصل تجمع بين المتعاملين في هذه السوق من أجل أن يتم تحديد الأسعار عن طريق التفاوض . أما عن الحد الأدنى للقيمة السوقية لأسهم

الشركة المدرجة في السوق الموازية فيكون أقل بحوالي (10%) تقريباً منه في البورصة الرسمية. فضلاً عن وجود مرونة أكثر في متطلبات الطرح، والإدراج للشركات في هذا السوق .

ثالثاً : الأهمية الاقتصادية لسوق رأس المال

لسوق رأس المال أهمية اقتصادية بالغة الأهمية، يمكن بيانها من خلال ما يأتي :

1. تجميع مدخرات الأفراد لتنشيط مجالات الاستثمار العام والخاص، ومن ثم تنشيط الاقتصاد القومي ككل.
2. إيجاد منافذ شرعية للمدخرين لنقل ممتلكاتهم لغيرهم.
3. تكوين تراكم رأسمالي لأجل قصيرة أو طويلة.
4. تحقيق مصالح البائعين والمشتريين بالحصول على القيمة الحقيقية للأوراق المالية.
5. تعد سوق الأوراق المالية أحد القطاعات المهمة في رأس المال، الذي يعمل على تحقيق السيولة للأموال المستثمرة في شكل أسهم وسندات، بمعنى أنها الجهاز الذي يتم عن طريقه تمويل رأس المال في تحويل أوراق مالية الى نقود حاضرة وبالعكس في يسر وسهولة .
6. الحفاظ على المدخرات القائمة بتوفير منافذ الاستثمار الشرعية.

رابعاً: متطلبات قيام سوق فعال للأوراق المالية

من أجل إيجاد سوق للأوراق المالية، لابد من توافر متطلبات أو شروط معينة، منها:

1. مناخ استثماري مستقر، يتمثل في (استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، سياسة اقتصادية رشيدة ومرنة، وفره في المدخرات، او ثروات الأفراد، اطار قانوني مناسب... الخ) .
2. هيكل متكامل من البنوك والمؤسسات المالية، التي تستخدم أساليب مالية وفنية متقدمة.

3. خبرات فنية متخصصة.

4. وعي اقتصادي ومالي بين أفراد المجتمع.

5. وجود شركات متخصصة في إدارة محافظ الأوراق المالية.

6. شبكات اتصالات متقدمة.

خامساً: خصائص سوق الأوراق المالية

بعد قيام السوق ينبغي أن تتميز بخصائص معينة، من أهمها:

1. العلانية، من خلال نشر الأسعار اليومية للأوراق المالية.

2. يجب أن تكون الأوراق المالية قابلة للتداول.

3. يتم التعامل في السوق من خلال الوسطاء (السماسرة)، الذين يمثلون حلقة الوصل بين البائع والمشتري.

4. ان تتسم أسواق الأوراق المالية بالمرونة الكافية من أجل سهولة انتقال ملكية الأوراق المالية.

5. سيادة عنصر المنافسة التامة، وتوافر الحرية الاقتصادية.

6. وجود خبراء أكفاء لإدارة التداول داخل البورصة.

7. توافر التقنية المناسبة لربط البورصات بعضها مع البعض الآخر.

8. التزام البورصة بتقديم التقارير الدورية، وإعداد نشرة شهرية تتضمن بيانات عن الأوراق المالية.